

ابن المعيني ان العبد المبرأ اذا اعتق بغير موته سيده الذي يريه
بان حمله الثلث فان الامة تخدمه وام ولد يترك الجمل وشرا
كان ذلك المولود حيا لان امه لا يباع في الاول بان الضمير في
قوله اعتق يرجع المولد لا المولود لان المولود لا يباع من عتقه
اعتق المولد بخلاف العكس لانه لا يباع من عتق الابن
في الحقيقه علي ما سمي عليه المولود وان كان خفيفا
تخايب فان عتق الاب ولم يعتق المولد لم يكن به ام
ولدت علي المشهور من انما عند الحقيقه يخلص من
فلا يعتق المولود من الخرس وقدم الاب عليه في الضيق
شيئي ان نكث السيد اذا عتق عن الاب وولده كاتب
الاب مشر على المولود في العتق لان الاب هو السبب في
لجاده ولده وهذا خلق مذهب المدونه كما قاله في
توضيحه لكن المولود اعتره ومزهبها انما يخلص بان
فادارت كله او بوجهه لا تكون امه ام ولد لان ام المولد
هي المرحله بالكله وما في فاسد واما المولود امه فيخلق
بالتفاق اي اذا العتق الام وهي حامل بالجنين منها
وللسيد تزوج ماله ان لم يرض وزوجه وكتابتها لا تزوجه
لم يرض يزوج بيده ان لم يعتق وكان الولد له
بيني انه يجوز للسيد ان يزوج ماله مديره لقوة شبهه
السيد ولما جاز له وطى من ذريته او محال الانتزاع
المزكوز ماله بوجه السيد مرضا محوفا والاطلاق له
الانتزاع لانه ح يفتزع غيره ماله بشرط الانتزاع
ماله في المرض والاعمال به ذلك يجوز للسيد ان يرض
نفس المديريه للفرمان ولو في حياة السيد في دين
سابق علي تربيته او في دين متأخر علي ان يباع

عد

بموت السيد لا علي ان يباع في حياة السيد وعليه تحمل
قوله في باب الوهن لا يقينه فاما عتق المولود لا يزوج
السيد ان يكتب مديره فان ادي عتق وان يزوج
مديره او اعجاز كتابه المديره وان كانت بيد علي فذل
لان مرجعها العتق وهي اقرب من التبرير كما قيل
حرمة الوهن والجوز اخراج المديره عن التبرير كما قيل
بوجه من الوجوه كالهبة والبرقة ولا يبيع وكونه
ولهذا قال في بيعه لان في ذلك اذ قاله في حرمان
شايبه الحرية فيه والشارع مقتشف الحرية ما لم يخر
المشتر بعتقه فان خزه اي في حياة سيده محمي
بيعه وعتقه كان ولده يعتقه اما لو اعتقه بغير
مديره فلا يحضي لان الولد اعتق لم يره اما حمل الثلث
حيث يفتق طه او بوجهه فيعتق بيده وعليه الحال
الاولا فاعتق لم يره قبل عتق المشتر قبل ان يفتق
للمشتر مديره لغيره وقوله كما كتبت تشبيه
تام يعني ان المكاتب اذا باعه المولى كالتبني يفتق
الا ان يبادر المشتر في يفتقه قبل فسخ البيع فيمكن
لقتوق الشارع للحرية وان جاز فان كان المولى لا يفتق
حرمة تغلظيا وحاصه محمي عليه تايبا ورجح ان
في وان عتق بموت سيده ابيع بالنباتي او بعضه
بجتمه وخبر الوارث في استلام ماله او فله
يعني ان المديره اذا جني علي حر فان قرأه سيده الذي
ديره في الكلام وان لم يقره فان سلم حر منه لا يجني
عليه بفتقها سياتي امر شي الي ان سيوف ارشفت
حياتيه ولا يملك جميع حر منه ولا يباع في حر منه فاذا